محاضرات تحقيق المخطوط للسداسي الأوّل

المحاضرة الأولى: تحقيق المخطوطات المفهوم والضوابط.

1- تعريف التحقيق:

1-1 لغة: جاء في مختار الصحاح: " (الْحَقُّ) ضِدُّ الْبَاطِلِ، ... وَالْجَمْعُ (حِقَاقٌ) ثُمَّ (حُقُقٌ) بِضَمَّتَيْنِ مِثْلُ كِتَابٍ وَكُتُبٍ...، وَ(حَاقَّهُ) خَاصَمَهُ وَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْحَقَّ فَإِذَا غَلَبَهُ قِيلَ (حَقَّهُ)، ... وَ(حَقَّ) الْأَمْرَ مِنْ بَابِ رَدَّ أَيْضًا، وَ(أَحَقَّهُ)؛ أَيْ تَحَقَّقَهُ وَصَارَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ، وَيُقَالُ: (حُقَّ) لَكَ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا، وَحَقِقْتَ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا بِمَعْنًى، وَحُقَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَهُوَ (حَقِيقٌ) بِهِ وَ(مَحْقُوقٌ) بِهِ؛ أَيْ خَلِيقٌ بِهِ وَالْجَمْعُ (أَحِقَّاءُ) وَ(مَحْقُوقُونَ)، ... وَ(تَحَقَّقَ) عِنْدَهُ الْخَبَرُ صَحَّ وَ(حَقَّقَ) قَوْلَهُ وَظَنَّهُ (تَحْقِيقًا)؛ أَيْ صَدَّقَهُ، وَكَلَامٌ (مُحَقَّقٌ) أَيْ رَصِينٌ"[1].

وكلمة "تحقيق" حسب عبد الهادي الفضلي هي ترجمة لكلمة: "critique" الفرنسية، ولكلمة: "criticism" الإنجليزية ومعناها الفحص العلمي للنصوص الأدبية من حيث مصدرها وصحّة نصّها وصفاتها وتاريخها[2]

1-2 اصطلاحا: يعرفه عبد السلام هارون بقوله: " هذا هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبُّت من استيفائها لشرائط معيّنة، فالكتاب المحقّق هو الذي صحّ عنوانه واسم مؤلّفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان منه أقرب من الصورة التي تركها مؤلفه"[3]

ويعرفه عبد المجيد دياب بقوله: "هو عملية مركبة تقتضي إخراج نصّ مضبوط يكون على الصّورة الّتي قاله عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل"[4].

فهذان التعريفان اتّفقا على ضرورة الحفاظ على النّص كما تركه صاحبه قدر الإمكان، وينبغي على المحقّق أن يراعي شروط التّحقيق وقواعده المتعارف عليها في ميدان تحقيق المخطوطات.

وشدّد محمد أحمد الخرّاط بعد أن عرض تعريفات بعض العلماء للتحقيق، وبيّن قصور بعضها عن الشمولية- على أن مصطلح التحقيق يجب أن يغطّي جانبين:

الجانب الأول: تحرير النّص من حيث تقديمه كما يريده مؤلفه من دون تحسين أو تعديل مع إثبات الاختلافات بين النسخ، ثم ضبط النّص على حسب الحاجة التي يقرّرها المحقّق، مع وضع علامات التّرقيم المناسبة.

والجانب الثّاني: خدمة النّص، وتشمل:

-تخريج نصوصه ما أمكن

-شرح غامضه شرحا موجزا.

-تقديم النّص عن طريق بيان اسم مؤلفه، وصحة نسبة الكتاب إليه، وعدد نسخه، وأهميته، وتوضيح منهجه.

-فهرسته[5].

---

[1]- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ): مختار الصّحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط5، 1999م، مادة (حقق)، ص 77.

[2]- عبد الهادي الفضلي: تحقيق التراث، مكتبة العلم، جدّة، ط1، 1972، ص 31-32.

[3]- عبد السلام محمد هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م، ص 42.

[4]- عبد المجيد دياب: تحقيق التّراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1993م، ص 134.

[5]- أحمد محمد الخرّاط: محاضرات في تحقيق النّصوص، المنارة للطباعة والنشر والتّوزيع، ط1، 1984م، ص11-12.

وقد جاء تعريفه شاملا لعناصر وخطوات التّحقيق التي ينبغي على المحقق أن يسلكها، فبدأ بقسم التحقيق وما يتطلّبه من نسخ للنّص وبيان للفروقات بين النّسخ، وتخريج وضبط، وتعليق وغيرها ثم قسم الدراسة الذي يخصصه المحقق للتعريف بمؤلف المخطوط وعصره ومنهجه، ويصف نسخ المخطوط وأماكن عثوره عليها، وصحة نسبتها إلى صاحبها، وقيمتها العلمية ثم يختم عمله بقسم للفهارس الفنية اللازمة كفهرس الآيات والأحاديث والأشعار، والأعلام والأماكن ...

2- تعريف المخطوط:

2-1- لغة: لفظ مشتق من: "خَطَّ القلَمُ أَي كَتَبَ. وخَطَّ الشيءَ يَخُطُّه خَطّاً: كَتَبَهُ بِقَلَمٍ أَو غَيْرِهِ؛ وَقَوْلُهُ: فأَصْبَحَتْ بَعْدَ، خَطَّ، بَهْجَتِها ... كأَنَّ، قَفْراً، رُسُومَها، قَلَما أَراد فأَصبحت بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا كأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسومَها. والتَّخْطِيطُ: التَّسْطِيرُ "[1].

وفي أساس البلاغة: خطّ الكتاب يخطه. " ولا تخطه بيمينك " وكتاب مخطوط. واختط لنفسه داراً إذا ضرب لها حدوداً ليعلم أنها له. ..والخطة من الخط، كالنقطة من النقط[2].

وفي تاج العروس: " كِتابٌ مَخْطوطٌ: مكتوبٌ فِيهِ."[3]

والمخطوط manuscitهو الكتاب الذي كتب بخط اليد، مصطلح حديث ظهر مع ظهور الكتاب المطبوع[4]

2-2-اصطلاحا:

عرّفه عبد الستّار الحلوجي بقوله: هو الكتاب المخطوط بخط عربي، سواء أكان في شكل لفائف، أو في شكل صحف ضُمّ بعضها إلى بعض على هيئة دفاتر أو كراريس، وبهذا التحديد تخرج الرسائل والعهود والمواثيق والصّكوك والنّقوش عن حدود هذا البحث"[5]

3-أهمية تحقيق المخطوط: وتكمن أهمية تحقيق المخطوطات في الآتي :

-أن المخطوط أهم وأفضل موروث؛ وهو صلة بين الخلف والسلف في دينهم ولغتهم وتاريخهم وعلومهم.

- لولا التحقيق لما وصلت إلينا أمهات الكتب التي تعتبر اليوم مصادر للبحوث العلمية والأكاديمية.

-لابد من العناية بعلم المخطوطات؛ فهنالك الكثير من المخطوطات في العالم لا تزال حبيسة الأدراج تنتظر دورها للتحقيق والخروج إلى النور.

- أنه علم جدير بالاهتمام، وقد شجعت بعض الدول العربية عملية تحقيق التراث فقامت بفتح هذا التخصص في الجامعات واشترطت لنيل درجة الماجستير والدكتوراه تحقيق عين من عيون التراث العربي ، كما أسست في الغرب كراسي الأستاذية في الجامعات لدراسة التراث العربي الإسلامي وأثره على الحضارة العالمية.

- المخطوطات تظهر براعة بعض النساخ وتفننهم في رسم الخطوط. ...[6]

---

[1]- ابن منظور (ت: 711ه): لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3، 1414ه، مادة (خطط)، 287/7.

[2]- الزمخشري جار الله (ت: 538ه): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998 م، مادة (خطط)، 256/1.

[3]- الزبيدي (ت:1205ه): تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت، مادة (خطط)، 256/19.

[4]-بنبين أحمد شوقي، و طوبي مصطفى: معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي)، الخزانة الحسنية، الرباط، ط3، 2005م، ص 320

[5]- الحلوجي عبد الستار: المخطوط العربي، مكتبة مصباح، المملكة العربية السعودية، ط2، 1989م، ص 15.

[6]- ينظر: محمد سرحان المحمودي: مناهج البحث العلمي ، دار الكتب صنعاء، ط3، 2019م، ص 257- 260.

4- ضوابط تحقيق المخطوط : هناك مجموعة من الضوابط المتحكمة في تحقيق المخطوط . يتعلق بعضها بالمخطوط والبعض الآخر بالمحقق .

4-1 ضوابط المخطوط : ينبغي توفر الشروط التالية في المخطوط حتى تكون صالحة للتحقيق:

- ألا تكون قد حّققت من قبل، أو أن يكتشف المحقق أن تحقيقها مليء بالأخطاء، أو عثر على نسخ نفيسة أحسن من تلك المحققة فهنا يمكنه إعادة التحقيق.

-أن تكون ذات قيمة علمية

- أن تتوفر لدى المحقق أكثر من نسخة وأن يسعى للوصول إليها ليستطيع المقابلة بينهما فالاعتماد على نسخة واحدة غالبا ما يأتي تحقيقها يشوبه العيب والنقصان وكثرة الأخطاء. [1]

4-2- ضوابط المحقق :

إن تحقيق المخطوطات ليس بالأمر السهل فهو يتطلب من الباحث أن يتصف بمجموعة من الصفات التي تساعده على القيام بعمله على أحسن وجه ومن هذه الصفات نذكر:

1) الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري وإدراك أهميته .

2) الحب والتعلق بالتراث المخطوط عموما وتوثيق صلته به .

3) الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات وفهم مصطلحاتها وإدراك إشكالياتها.

4) أن يكون متخصصا بموضوع الكتاب المراد تحقيقه .

5) الأمانة العلمية في نقل النص وعدم التحريف والتزوير .

6) بذل الجهد والصبر والأناة .

7) الإلمام الواسع باللغة العربية وأساليبها ومفرداتها وعلومها وخاصة علوم النحو والإعراب وعلوم الإملاء والترقيم والخط .

8) أن يكون دقيق الملاحظة. دقيق المعرفة. يمتلك علوما أخرى في غير موضوع المخطوط. كي يساعده ذلك على التحقيق ."[2]

5-صعوبات تحقيق المخطوط : لا يخلو هذا الميدان من الصعوبات والعراقيل التي تلازم عملية التحقيق عبر مختلف مراحلها نذكر منها:

- طبيعة الخط العربي: وما يتبعه من تشابه في الحروف العربية وخلو بعضها من النقط، لذلك يقع الناسخ في أخطاء كثيرة، لأنه يقوم برسم الحروف كما هي دون تمحيص لهذا يكثر في المخطوطات: السهو، والتصحيف والتحريف والسقط والبياض والطمس والكشط؛ وهذا ما يصعب من مهمة المحقق الذي يجب أن يكون فطنا منتبها لمثل هده الأمور وتقع عليه مسؤولية إخراج نص أقرب إلى ما تركه صاحبه

- صعوبة الحصول على نسخ المخطوط الأصلية .

-تعدد النسخ لمخطوط الواحد وتواجدها في أماكن مختلفة في العالم.

صعوبة قراءة بعض النسخ لرداءة الخط...[1]

---

[1]- ينظر: عبد الرحمن عمري: أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل بيروت، ط6، دت، ص 28- 29.

[2]- ينظر: محمد التونجي: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوط، دار الملاح، دمشق، ط1، 1986م، ص 163. وينظر: محمد سرحان المحمودي: مناهج البحث العلمي، ص 29- 260،

المحاضرة الثانية: تطور الخط العربي وأدوات الكتابة:

1-تطور الخط العربي

يعد الخط المسماري والخط الحيثي و الخط الصيني والخط الهبروغليفي من أقدم أنواع الخطوط التي وصلتنا من خلال النقوش وغيرها ولا يعرف أي هذه الخطوط أسبق من الآخر.

والخط الهيروغليفي يعتبر البداية الحقيقية لجذر الخط العربي وأول حلقة من سلسلة وجوده وتدوينه. فقد أخذ الفينيقيون عن المصريين خمسة عشر حرفا من حروف هجائهم مع تعديل قليل وأضافوا إليها باقي الحروف ليضعوا حروف هجائية خالية من التعقيد ، ويكونوا من خلالها كتابة سهلة اشتهرت في أوساط الحضارات القائمة آنذاك لتصبح بعد ذلك مصدرا للخطوط السامية و تمتد هذه الحروف لتصل إلى بابل لتصبح بذلك اللغة البابلية هي اللغة التي يتكلمها أول من تسلط من الساميين في العراق وأخذوا يكتبون أوامرهم ويدونون أخبارهم بها بالحرف المسماري الذي اقتبسوه من السومريين، وشاع استعمالها في المملكة البابلية على اختلاف عناصر أهلها حتى صارت اللغة التي يتكاتب بها الناس في العراق وقارس وغيرهما. وظلوا كذلك أكثر من ألفي سنة. ولما انقضى العصر البابلي والأشوري احتلت اللغة الآرامية محل اللغة البابلية في السياسة والتجارة وقد أصبح في حكم الثابت الآن أن اللغة التي كانت سائدة في تلك الفترة والتي كانت تتخابر بها الأمم الحية في القرون الأولى قبل الميلاد في بابل وآشور وفارس ومصر وفلسطين إنما هي اللغة الآرامية وفي جملة ذلك بطرا وهي التي نقلت الحرف الارامي إلى الجزيرة العربية عن طريق التجارة والسياسة[2] .

ويعد المؤرخون سنة 200م تاريخ بدء استعمال الخط النبطي عند ملوك العرب بدلا من الخطوط العربية الأخرى كالخط اللحياني . والثمودي والصفوي المتفرعة عن الخط المسند الحميري . وأما النقوش التي عثر عليها في القرن الثالث الميلادي فيوجد فيها من الكلمات ما تشبه صورة الحرف العربي وقد تجد كلمة أو اثنتين أو ثلاث كلمات في النقش ربما كانت أصلا لهذه الكلمات

والنقوش المختلفة التي عثر عليها على الأحجار وعلى ورق البردى تفيد بأن الخط الذي عرفه العرب بعد الخط المسند هو الحميري وفروعه الذي عرف بأسماء عدة ؛ الخط الحيري والخط الأنباري والخط المكي والخط المدني. وهذه الأنواع من الخطوط تؤكد المصادر انتهاءها إلى شمال الجزيرة العربية واستعملت في مكة والمدينة عن طريق الحيرة والأنبار.

والملاحظ على هذه الخطوط أنها كانت على نوعين: مقور ومبسوط؛ وإن اختلف النوعان في الشكل إلا أنها من مصدر واحد. فالنوع الأول المقور يميل إلى التربيع المزوي في زواياه وتكثر المستقيمات المسطحة في أجزائه بينها يميل النوع الآخر إلى الانحناءات و الاستدارات في حروفه وكلا النوعين ينحدران من الخط الأول السينيائي السامي من سلسلة الخطوط السامية.

و المتتبع للنوعين المتدرجين عن الخط الأرامي النبطي أن الخط الأول المقورالمزوي كان يستعمل للأغراض الجسام كنقش أخبار الملوك وما يتصل بحياتهم الخاصة. وأما النوع الثاني اللين المستدير أو المبسوط فكانت تؤدى به الشؤون

---

[1]- ينظر: جميلة روقاب: رقمنة الخط العربي ودوره في تحقيق المخطوطات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مجلد2، عدد 08 سبتمبر 2019، ص 17.

[2]- ينظر إبراهيم ضمرة : الخط العربي جذوره وتطوره، مكتبة المنار، الأردن، ط2، 1987م، ص 28.

الخاصة كتدوين مراسلات الملوك وأمور الناس التجارية وغيرها قبل الإسلام

فبظهور الإسلام انتشر التعليم بين العرب و اندفعوا يتعلمون القراءة والكتابة ويكتبون كتاب اله عز وجل. وكان رسول الله يشيد بفضل العلم والعلماء ويأمر أصحابه أن يكتبوا القرآن عنه حتى كان الرسول عليه السلام يأمر كل أسير يعرف القراءة في غزوة بدر بتعليم عشرة من أبناء المسلمين فداء له.

وهكذا لازمت الكتابة الإسلام منذ فجر الدعوة الإسلامية بكتابة ما نزل من آيات الذكر الحكيم وما بعث به الرسول الكريم من رسائل إلى ملوك ورؤساء الأمم المجاورة[1].

والمعروف كما ذكرنا أن العرب كانوا يكتبون بالخط الكوفي حتى نهاية القرن الثالث . وكان هذا الخط في بادئ الأمر غير منقوط وغير مشكول . وقد سببت هاتان المشكلتان عيبا في العمل به . فباشر العلماء إلى تذليلهما منذ سنة 69 هـ على يد أبي الأسود الدؤلي . وتمت عملية التنقيط في –عهد عبد الملك بن مروان على يد نصر بن عاصم . أما مسألة التشكيل وضوابطها المعروفة حتى اليوم فقد وضعها الخليل بن أحمد (ت175هـ)و بدأت الأقلام الأخرى تبرز منذ عصر المأمون . حتى اكتمل بعضها على يد ابن مقلة (ت328هـ) و أخيه وولديه. و بهم انتهى العهد المضطرب للأقلام ولا سيما النسخي . وجاء بعده ابن البواب فقعد الخطوط المشهورة على أبعاد هندسية، وأوجد القلم الريحاني وفي عهد الخطاط المستعصمي (ت 698) برز : الثلث . و النسخي ؛ والريحاني . والمحقق وقد حوفظ على قواعد هذه الأقلام منذ عصر المستعصمي حتى اليوم [2]"..

أما في المغرب فقد كان لديهم خط معروف بالخط الافريقي . وهو مستمد من الخط الكوفي . وحين أخرج العرب من أندلسهم اختلطوا بعرب شمال افريقية . فزال الخط الافريقي تقريبا وحل محله الخط الأندلسي ثانية.

وقد اكتسب الخط الأندلسي بالمغرب حياة جديدة وجمالا جديدا . ولكنه لم يلبث أن أضمحل . وصار كما يقول ابن خلدون : (مائلا إلى الرداءة. بعيدا عن الجودة) وليس يعني هذا القول أن الخط الأندلسي انقرض وصار إلى الزوال . لكنه يعني أنه لم يعد الخط الغالب . وإنما كان يصطنعه قليل من الناس . و يتضح من كلام ابن خلدون في مقدمته أن ما أسماه المتأخرون بالخط المغربي. إنما هو الحالة التي صار إليها الخط الأندلسي الجميل.

والخط الأندلسي ممتاز عن الخط المغربي بما شيع فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف . والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها . ويشتركان في طريقة النقط . فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة . وإنما تجعل في أسفل الحرف - والقاف لا توضع فوقها نقطتان . بل توضع فوقها نقطة واحدة . والترتيب المجاني للحروف الأندلسية والمغربية يخالف طريقة المشارقة ؛ ومن هنا اختلف ترتيب بعض معاجمهم وكتب رجالهم عن ترتيب المشارقة ؛ يظهر ذلك لمن نظر في معجم ما استعجم للبكرى . ومشارق الأنوار للقاضي عياض[3].

2-أشهر الخطوط العربية :تشيع العديد من تسميات الخطوط المتداولة في علم الخطوط العربية إلا أن الحقيقة أن هناك خطوطا تشتهر على أنها عربية لكن في أصلها هي أعجمية. لذا يمكن تفريع هذه الخطوط إلى:

2-1- الخطوط العربية الأصيلة وتتمثل في:

خط الثلث : يعتبر من أجمل الخطوط العربية وأصعبها كتابة كما أنه أصل للخطوط كلهاء" فهو الميزان الذي يوزن به إبداع الخطاط" كما لا يعتبر الخطاط خطاطا و فنانا ما لم يجد كتابة هذا الخط ومن أنواعه الثلث العادي. الثلث

---

[1]- ينظر إبراهيم ضمرة : الخط العربي جذوره وتطوره، مكتبة المنار، الأردن، ط2، 1987م، ص 28 وما بعدها

[2]- ينظر : محمد التونجي: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، 163-164.

[3]- ينظر : عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص 27-28.

الجلي. الثلث المحبوك. الثلث الهندسي والثلث المتأثر بالرسم. وهو مستنبط من خط الطومار. حيث حسب بشعرة الفرس(البرذون)وأول من ابتكره ابن مقلة الذي أخرج منه المحقق والريحاني والرقاع والمسلسل. [1]".

-**خط النسخ** : هذا الخط الأقرب كثيرا لخط الثلث. بل نستطيع أن نقول أنه فرع من فروع خط الثلث. ولكنه أكثر فعالية وقاعدية وأقل صعوبة، ومنهم من يرى العكس، وسماه الخطاطون بأمير الخط نظرا لمرونته وانكساراته . وأصبح خط الطباعة فهو خط جميل نسخت به الآلاف المؤلفة من المصاحف الشريفة ويتحمل التشكيل .ومن أجاده كان خطاطا[2]

-**الخط الريحاني** : إن مبتدع هذا الخط هو ابن البواب الخطاط البغدادي. فقد كتب عدة مصاحف كان أحد هذه المصاحف بالخط الريحاني..... وهو مزيج بين الثلث والنسخ.؛ لكن تكثر فيه حروف خط الثلث حيث كتبت به تكريمات الملوك والسلاطين[3]

خط المحقق: وهو خط واكب خط الثلث ومختلف عنه لكنه اشترك معه في بعض الحروف ويقال أن ميلاده كانجنوب شيرازي في حقبة الدولة العباسية. إلا أنه لم يدم طويلا وهذا ما يعاب على المدرسة التركية. لكنه تجدد سنة2016 من طرف مشروع أقامته دولة الإمارات العربية المتحدة وهو الآن يظهر من جديد فقد كتبت به مصاحف وأحاديث نبوية وهو خط جليل مرن وجميل ويشبع نظرة العين[4]

خط الرقاع :كتبه ابن البواب وابن مقلة وهو خط مزيج بين الثلث والنسخ، لكن أغلب حروفه مشتقة من النسخ لأنه أصغر حجما من الثلث.

خط التو اقيع : هو خط فيه تشابه كبير بين الريحاني والرقاع لكن يختلف عنهما في النهايات؛ لأن فيه تدويرات وقد استعمل من طرف الملوك للتوقيع. حيث كان يكتبه أسفل النص في دائرة وهو يشبه الخط الربحاني[5]

والخطوط الأربعة(الرقاع. التواقيع. الريحاني. المحقق)وحسب المصادر أنها أهملت بعد حقبة سقوط بغداد ، ولو أن خطاطي العصر الذهبي ومنهم حافظ عثمان بتركيا جمعوا جماليات الخطوط الثلاثة(الرقاع. التواقيع. الريحاني).في خط واحد وأصبح يسمى بخط الإجازة. والذي هو خط مرن كتبت به الإجازات والتكريمات، ومازال اليوم يتراشق به الخطاطون للمتعة والإبداع، وكتابات الإجازات للتلاميذ وشهادات التكريم[6]

-**خط الإجازة** :خط الإجازة وسماه البعض التوقيع. وهو ما كان بين الثلث والنسخ وقد وضع قواعده يوسف الشجري المتوفى سنة 210 هـ. وهو وليد من الخط الجليل. وسماه الخط الرئاسي. وقد أخذ يوسف الشجري القلم الجليل عن إسحاق بن حماد. و اخترع منه قلما أدق منه، وكتبه كتابة حسنة فأعجب به ذو الرياستين الخطاط المرحوم "الفضل بن سهل وزير المأمون، وأمر أن تحرر الكتب السلطانية به ولا تكتب بغيره، وسماه(القلم الرئاسي)؛ قال بعض المتأخرين

---

[1]- ينظر : أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج3، ص 64 وما بعدها.

[2]- ينظر خالد خالدي، سمية غشير : مسرح الجمال في عالم الخط العربي بين الأقلام الستة والخطوط العجمية، مجلة دراسات فنية، مج 4، العدد2، 2019م، ص 19.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

[4]- ينظر :المرجع نفسه، ص 19

[5]- ينظر المرجع نفسه، ص 20

[6]- ينظر خالد خالدي، سمية غشير : مسرح الجمال في عالم الخط العربي بين الأقلام الستة والخطوط العجمية، ص 20.

:وأظنه(قلم التوقيعات). ثم جاء مير علي سلطان التبريزي(المتوفى سنة 919 هـ) والذي لقب بقبلة الكتاب فوضع قواعده الجديدة. [1]

2-2-الخطوط الأعجمية : يخلط كثير من الناس بين الخطوط العربية والعجمية. فالخطوط العربية منسوبة للعرب المسلمين، والخطوط العجمية منسوبة للعجم المسلمين . والخطوط العجمية هي: (الديواني. الجلي الديواني. الرقعة. النستعليق .الشكسته. الطغراء. المغربي .السنبلي) [2]

-**الخط الديواني** : سمي هذا الخط بالديواني لاستعماله في الديوان العثماني الهمايوني السلطاني. فجميع الأوامر الملكية والإنعامات والفرمانات التركية سابقا تكتب به، وكان هذا الخط في الخلافة العثمانية سرا من أسرار القصور السلطانية لا يعرف قراءته إلا كاتبه، أو الندرة من الطلبة الأذكياء. ."

- **الخط الجلي الديواني** : تكثر في هذا الخط العلامات الزخرفية ملأ الفراغات بين الحروف وهو يستعمل في الزخارف. ابتكره الأتراك وكتبه شهلا باشا بأمر من السلطان عد الثاني. استعمل للرسائل الحربية والأوامر. نظرا لصعوبة قراءة وفك رموزه. فقد تفرع عن الديواني وهو أحد الخطوط العربية التي أصبحت شائعة لهذا اليوم. وتتميز حروفه بالتداخل في بعض الكلمات وتكون سطوره مستقيمة من الأعلى والأسفل ولابد من تشكيله بالحركات وزخرفته بالنقط حتى يكون كالقطعة الواحدة. وقد ظهر الديواني الجلي في نهاية القرن العاشر 16 م. [3]

- **خط الرقعة:** الرقعة من الخطوط المتأخرة المستحدثة . قيل " :ابتكره ووضع قواعده الأستاذ ممتاز بك مصطفى أفندي المستشار. وكان في عهد السلطان عبد المجيد خان. حوالي سنة 1280 هـ. وكان خط الرقعة قبل ذلك خليطا بين الديواني وخط سياقت. وقد استعمله الأتراك في كتاباتهم اليومية السريعة لسهولة قراءته وكتابته، وبعده عن التعقيد

-**خط النستعليق**(الفارسي) : كان الفرس قديدا يكتبون بخط الفهلا ، وعند الفتح العربي لبلاد فارس انتقلت الكتابة والحروف العربية إليهم. وأصبحت الكتابة العربية كتابتهم الرسمية والقومية. وحلت الحروف العربية محل الحروف الفهلوية الفارسية.. وهو كلمة مركبة من كلمتين(نسخ. تعليق). وحذفت الخاء للثقل فأصبح يسمى نستعليق. [4]

- **خط الشكسته** :وتعني كلمة الشكسته في اللغة العربية الحروف المكسورة أو الراجعة إلى الخلف. وتسعى بالتركية قرمة تعليق، ويعد هذا النوع طلسما ولغزا من الألغاز المعقدة عند الإيرانيين القدامى وله قواعده الخاصة به. وهو خط صغير ورفيع. وهو صعب القراءة ولم تطبق عليه قواعد الخط وكان خاليا من الإعجام أي التنقيط وتصعب فيه القراءة والكتابة. حيث لا يعرفه كل شخص وليس في بلاد العرب من يعرف كتابته ولا قراءته أما في بلاد الفرس والعجم فلا يعرفه إلا من تعلمه ومارسه وكان أول من وضع قواعده شخص يسمى(شفيع)ويقال لو(شفيعا)أيضا، ثم جاء بعده درويش عبد المجيد طالقاني فأكمل قواعده. [5]

-**خط شكسته آميز**(أي الشبيه بالشكسته المكسر). وهو ما كان خليطا بين خط النستعليق، وبين خط الشكسته، وهو أيضا كالطلسم إلا أنه أخف من النوع الثاني وهذان النوعان لا يعرفان إلا في بلاد الفرس . ز/ **الطرة أو خط الطغراء أو الطغرى** :كتابة صغيرة بخط الثلث على شكل مخصوص وهي معروفة ومشهورة. وأصلها علامة سلطانية(شارة

---

[1]- ينظر المرجع نفسه ص 20

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص20.

[3]- ينظر خالد خالدي، سمية غشير : مسرح الجمال في عالم الخط العربي بين الأقلام الستة والخطوط العجمية، ص 21.

[4]- ينظر المرجع نفسه ص 22

[5]- ينظر خالد خالدي، سمية غشير : مسرح الجمال في عالم الخط العربي بين الأقلام الستة والخطوط العجمية، ص 22.

ملكية)مستحدثة تكتب في الأوامر السلطانية أو على النقود الإسلامية أو غيرها يذكر فيها اسم السلطان أو الملك أو اسم أبيه ولقبه[1]

3- مواد وأدوات الكتابة:

حدد القدماء لصناعة الكتاب المخطوط أركانا أربعة هي: الكاغد (الورق) والمداد (الحبر) والقلم (الخط) والتجليد (التسفير) . ولم يكن حظ هذه الأركان الأربعة متوازنا في معارفنا لأن القادرين على التمييز والكتابة والوعي بضبط التجار للأجيال يبدأ اهتمامهم من مرحلة القلم والخط ويخرجون منها إلى التدوين والتأليف وبهذا كان هذا الجانب كثير الثراء موثقة أسراره في أدب حافل محفوظ بالمصادر الكبرى لثقافة الكتاب.

أما الركائز الثلاث الأولى والسبق في التسلسل من الخط وهي: الورق والحبر والتجليد. فإن المادة التوثيقية عنها كانت في غاية الضحالة ولم تكن في مستوى توضيح تقنيات التراث الضخم الذي سلم لنا على الزمن." [2]

ومن بين من اهتم بالتوثيق لهذه الأركان نجد القلقشندي في أوائل القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي الذي أفرد فصلا هاما للحديث عن آلات الخط ومباديه. والآلات التي تشتمل عليها الدواة والقلم وبريه . والمداد والحبر وصنعهما. وليق الافتتاحات. وما يكتب فيه من قراطيس وورق....إلخ[3] .

3-1- مواد الكتابة:

قبل أن يعرف الكتاب العرب صناعة الورق في منتصف القرن 2 هـ 8 م . لجأوا منذ العصور الأولى إلى مواد بسيطة مشتقة من صميم البيئة الصحراوية التي يعيشون فيها و استخدموها على نطاق واسع في كتابة القرآن الكريم .و الحديث النبوي كمرحلة أولى لحفظه من الضياع والتحريف في تاريخ الاسلام و المسلمين ، ثم لحفظ كلام العرب ومدوناتهم من العلوم والفنون كمرحلة ثانية نذكر من أهمها:

-**العسب والكرانيف** : تعد من أكثر المواد شيوعا و استعمالا في الكتابة العربية نظرا لتوفرها في تلك البيئة الصحراوية و سهولة الحصول عليها ، والعسب جمع عُسيب و هو السعف أو جريدة النخل"[4]. الذي لا يتجاوز طوله أكثر من قدم ونصف أما الكرانيف فجمع كرنافة وهي أصل السعفة الغليظ الملتصق بجذع النخلة[5].".

-**الأكتاف و الأضلاع:** كتب العرب لقلة القراطيس عندهم على عظام الإبل والأغنام والماعز بعد تجفيفها، وخاصة عظام الأكتاف والضلوع ذات البياض الناصع والسطوح المستوية ، فنسخوا عليها القرآن الكريم و الحديث النبوي ومختلف أنواع النصوص[6].

-**اللخاف** : وهي الحجارة الرقيقة البيض المسطحة وقد استخدمها العرب منذ القدم لأنها تعتبر من المواد المتوفرة في البيئة الصحراوية." [7]. و قد استمر العرب في الكتابة على اللّخاف لفترة طويلة . لكن نظرا لصلابتها وصعوبة النقش علمها و نقلها من مكان إلى آخر، حاولوا إيجاد موادا بديلة قد يجدوا فيها ما لم يجدوه في الحجارة[1]..

---

[1]- ينظر المرجع نفسه ص 22-23.

[2]- ينظر : أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوط، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1997، ص 13

[3]- ينظر : أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوط، ص15.

[4]- أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج2/ ص 475

[5]- ينظر: حسن قاسم البياتي، رحلة المصحف الشريف من الجريد إلى التجليد، دار القلم بيروت، ط1، 1993، ص 78

[6]- محمد قبيسي، نجوى الحسيني: الأصول المنهجية لكتابة البحث العلمي، مؤسسة الرحاب الحديثة، ط1، بيروت، 2015، ص 25.

[7]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (تبع) ج8، ص 28

-**المهارق و القباطي:** يقصد بالمهارق الصحف البيضاء المصنوعة من القماش. مفردها مهرق و هي لفظ فارسي معرب وتعني الثوب الحريري الأبيض الذي يسقى بالصمغ و يصقل ثم يكتب فيه" [2].

أما القباطي جمع قبطية وهي ثياب من الكتان ا كان يصنعها حاكة القبط في مصر وهي شديدة البياض غاية في النقاء . و يقال بأن المعلقات كتبت عليها بماء الذهب وعلقت على الكعبة." [3]. و يبدو أن استخدام هذا النوع من المواد كان عزيزا صعب المنال في شبه الجزيرة العربية باستثناء ما اقتصر منها على الملوك والوجهاء ؛ لأن أثمانها غالية مقارنة بغيرها .،وأغلبها كان يجلب إليها مع القوافل التجارية ولم يكن يستعمل منها إلا في الوثائق الهامة جدا ككتب : «الدّين . والعهود . والمواثيق . وعقود الأمان".[4]

-**الرق و الأديم و القضيم:** أما الرق فهو ما يرقق من الجلد ليكتب عليه، وعادة ما يصنع من جلود صغار العجول والخرفان والغزلان. ويعتبر القضيم (الجلد الابيض)أحسن بكثير من الرق وأغلى منه ثمنا ؛ وعادة ما يتم تفضيله للكتابة عن غيره لظهور سواد الحبر عليه بوضوح أما الأديم فهو نوع من الجلود المدبوغة ذات اللون الأحمر" [5].

-**البردي :** هو نبات من فصيلة السعد كان يزرع بين المشاتل وفي مستنقعات الدلتا كانت هناك مسطحات واسعة يغطيها البردي، وكان الورق يتخذ من لبابه وهو لباب ليفي لزج يقطع إلى شرائح طولية بعد تقشرها وتوضع الواحدة إلى جانب الأخرى. ثم تردف بطبقة ثانية من هذه الشرائح متعامدة مع الأولى وتطرق الصحائف بمطرقة خشبية لتسويتها ولتتحد أجزاؤها بواسطة اللزوجة الطبيعية. وكانت الكتابة تتم عادة على الوجه الأفقي منها. فكانت مصر هي البلد الذي يمد سائر الأقطار بأوراق البردي ن وأطلقت المصادر العربية القديمة على البردي المصري القراطيس المصرية". [6].

-**الكاغد الورق :** أما الورق (الكاغد) فكان يعمل في أغلب الأحيان من الكتان أو القنب وخاصة ما يعرف منه بالورق الخراساني." [7].

3-2-**أدوات الكتابة :** استخدم العرب في كتابة المخطوطات أدوات متنوعة ومتطورة وفقا لتطور الزمن واحتياجات المجتمع العربي والاسلامي على حد سواء. من أهم هذه الأدوات نذكر:

-**الأقلام :** وأعلم أن القلم أشرف آلات الكتابة وأعلاها رتبة. إذ هو المباشر للكتابة دون غيره. وغيره من آلات الكتابة كالأعوان.. وقد عرف العرب أنواعا كثيرة من الأقلام استخدموها في النسخ والكتابة منها : قلم السعف . قلم العاج . قلم القصب . قلم الريشة . وكان أفضلها وأشهرها قلم البوص المصنوع من القصب وذلك لسهولة بري ريشته لتكون ذات سماكة معينة مسطحة الوجه وذات شق في الوسط .لتسمح بانتقال الحبر من القلم إلى الورق". [8].

-**الدواة:** وهي أم آلات الكتابة و سمطها الجامع لها. ويرادف الدواة المحبرة. والجمع محابر. وبالنظر لأهمية الدواة بالنسبة للكتاب والوراقين ودواوين الوزارة. فقد اتخذت صناعتها من أصناف معينة من الخشب مثل: الأبنوس والساسم

---

[1]- ينظر: ميري عبودي فتحي: فهرسة المخطوط العربي، دار الرشيد، العراق، ط1980،1، ص 21.

[2]- محمد قبيسي، نجوى الحسيني: الأصول المنهجية لكتابة البحث العلمي، ص 25.

[3]- ينظر: ميري عبودي فتحي: فهرسة المخطوط العربي، ص 23.

[4]- ينظر: عبد العزيز بن محمد المسفر : المخطوط العربي وشيء من قضاياه، دار المريخ، الرياض، ط1، 1999م، ص 26.

[5]- ينظر: السيد السيد النشار: في المخطوطات العربية، ص 8

[6]- ينظر: أيمن فؤاد سيد، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوط، ص 16. 21.

[7]- ينظر: المرجع نفسه، ص20-21

[8]- ينظر: عامر إبراهيم قندليجي وأخرون، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الأنترنت، دار الفكر، عمان، ط1، 2000م، ص 51.

والصندل. فيما تطور معدن صناعتها فيما بعد. فقد غلب على الكتاب المتأخرين اتخاذ المحابر من النحاس. الأصفر والفولاذ. وتغالوا في أثمانها وبالغوا في تحسينها لكن الملاحظ أن النحاس كان أكثر استعمالا. والفولاذ أقل لعزته و نفاسته. لكنه كان يخصص بأعلى درجات الرياسة كالوزارة وما ضاهاها أما محابر الخشب. فقد بطل استعمالها إلا الأبنوس والصندل الأحمر. [1].

و يلحق بالدواة آلات فرعية تكمل عملها وتكون جزءا أهمها:

- **الجونة** : وهي الظرف الذي فيه الليقة والحبر. وينبغي أن تكون مدورة الرأس لتكون أبقى للمداد.
- **الليقة** : عبارة عن قطعة من الحرير أو القطن أو الصوف ، توضع عند فتحة أواني المداد لكي ينظف فيها سن القلم قبل الكتابة.
- **المرملة** : عبارة عن ظرف به تراب أو رمل و يكون من جنس الدواة نحاسا كان أو خشبا .ومحلها من الدواة ما يلي الكاتب مما بين المحبرة وباطن الدواة مما يقابل المنشاة ، ويكون في فمها شباك يمنع من وصول الرمل الخشن إلى باطنها، وربما اتخذت مرملة أخرى أكبر من ذلك تكون في باطن الدواة لاحتمال أن تضيق تلك عن الكفاية لصغرها.
- **الملواق** : ما تحرك به الليقة وأحسن ما يكون من خشب الأبنوس لئلا يغيره لون المداد.
- **المفرشة** : تصنع من خرق كتان أو من صوف ونحوه تفرش تحت الأقلام وما في معناها مما يكون في بطن الدواة.
- **الممسحة** : تتخذ من خرق متراكبة ذات وجهين ملونين من صوف أو حرير أو غير ذلك ويمسح به القلم عند الفراغ من الكتابة حتى لا يجف الحبر عليه فيفسد.
- **المسقاة** : آلة تستخدم لصب الماء في المحبرة ويوضع ماء الورد لتطبيب رائحتها.
- **المسطرة** : آلة مصنوعة من خشب مستقيمة الجانبين يسطر عليها ما يحتاج تسطيره من الكتابة.
- **المصقلة** : يصقل بها الذهب بعد الكتابة.
- **المدية** : وهي السكين التي تبرى بها الأقلام.
- **المسن** : آلة تستخدم لحد السكاكين.
- **المنفذ** : وهي آلة تشبه المخرز تتخذ لخرم الورق.
- **الملزمة** : خشبتان تتخذ أوساطهما بحديدة تكون مع الصياقلة والأبارين وتستخدم لتمنع الدرج عدم التفاف مواد الكتابة.
- **المقلمة** : هي المكان الذي توضع وتحفظ فيه الأقلام المستخدمة للخط وتكون على شكل دائري أو مربع وفي بعض الأحيان تكون مزخرفة أو عادية فيه من مهامها الأساسية الحفاظ على الأقلام وجمعها في مكان واحد وقد تكون في نفس الدواة أو منفصلة عنها. [2].

3-3 مواد إظهار الكتابة:

- **المداد والحبر:** وهو ركن من أركان الكتابة أما المداد فسمي بذلك لأنه يمد القلم أي يعينه والحبر

---

[1]- ينظر: ينظر خير الله سعيد: موسوعة الوراقة والوراقين في الحضارة العربية الإسلامية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط1، 2011، ص مج1، ص 153-152

[2]- ينظر: خير الله سعيد: موسوعة الوراقة والوراقين، ص 172

الأثر. يعني أثر الكتابة في القرطاس [1].

واعلم أن المواد لذلك منها ما يستعمل بأصله ولا يحتاج فيه إلى كبير علاج وتدبير كالعفص والزاج . والصمغ؛ وما أشبهها . ومنها ما يحتاج إلى علاج وتدبير.

-**ماء الذهب أو حبر الذهب:** تستعمل في صناعته صحائف رقيقة جدا من الذهب الخالص. حيث تخلط هذه الصحائف مع الصمغ العربي. بنسب معينة. وذلك بعد إذابة ذرات الذهب ويخلط في إناء بلوري. ويحرك بالسبابة. وبعد إذابة ذرات الذهب بالصمغ؛ يضاف له كمية من الماء لكي يطفو الصمغ العربي. ويترسب الذهب في قعر الإناء، ويترك لمدة ساعة ثم بسكب ذلك الماء عن الذهب المترسب في الاناء، ويوضع غيره حتى يتأكد الصانع من الصمغ العربي ثم يؤتى بغرى السمك الجاف ويذوب بالماء الساخن جداء ثم يضاف إلى الذهب المصفى من الماء والصمغ العربي؛ وحينئذ يصبح حبرا معدا للكتابة والتزويق.[2]. وطريقة استعمال الحبر الذهبي كانت مقتصرة على الإنشاء والديونة ...وفي الأسماء الجليلة

و يعد المصحف الشريف المخطوط الوحيد الذي ارتبط به فن التذهيب منذ نشأته، ثم ما لبث العرب أن نقلوه إلى مخطوطات أخرى، حيث تجلت براعة المذهبين لاسيما في العصر العباسي في زخرفة أجزاء معينة من الصفحات ، ثم صاروا بعد ذلك يكتبون بعض المصاحف بماء الذهب بدقة وإتقان وقد اكتمل هذا الفن قبل نهاية القرن الثاني الهجري. [3]..

---

[1]- ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ص 460-461.

[2]- ينظر: خير الله سعيد: موسوعة الوراقة والوراقين، ص 189.

[3]- ينظر: إياد خالد الطباع، المخطوط العربي ، 222-223.

المحاضرة الثالثة: الوصول إلى المخطوط وتصنيف المخطوطات

أولا: الوصول إلى المخطوط: تعددت أماكن تواجد نسخ المخطوطات ونسخها لكونها تتوزع في مناطق مختلفة من أنحاء العالم ولمعرفة ذلك نتبع الخطوات الآتية:

1 – الرجوع إلى الفهارس العامة للمخطوطات العربية وهي عبارة عن كتب ومؤلفات .

2 الرجوع إلى الفهارس الخاصة وهي فهارس المكتبات سواء كانت مكتبات عامة أو مكتبات خاصة.

3 – الاتصال بالمكتبات العامة والخاصة عن طريق المراسلة أو غيرها، والاستفسار عن المطلوب إذ ربما لم يدرج اسم المخطوط المطلوب أو لم يشر إلى جميع نسخه في الفهرس الذي أصدرته المكتبة.

4 الاستفسار من ذوي التخصص والخبرة بشؤون المخطوطات. إذ قد توجد نسخة من المخطوط أو نسخ منه فيبعض المكتبات الخاصة غير المشهورة أو المعروفة لدى الكثيرين."[1]

1–أهم الكتب والمؤلفات المفهرسة للمخطوط العربي: سنقتصر على ذكر بعض المراجع التي اهتمت بفهرسة المخطوطات وذكر أماكن تواجدها ومنها:

1– تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان

2– تاريخ آداب اللغة العربية . جرجى زيدان

3 – تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين .

4 فهارس المكتبة العربية في الخافقين . يوسف أسعد

5 – الفهرس الإسلامي وذيله ج در بيرسين .

6– رائد التراث العربي. جان سوفاجيه

7 المخطوطات العربية في العالم: فهرس فهارسها (باللغة الفرنسية) أ. ج. و هاوسمان ...

2–المكتبات المقتنية للمخطوطات العربية : من بين الكتب التي ألفت خصيصا لذكر أسماء هذه المكتبات نذكر:

– خزائن الكتب العربية في الخافقين. فيليب دي طرازي .

.–فهارس المكتبات العربية في الخافقين . يوسف أسعد داغر.

دليل دور المكتبات ومراكز التوثيق والمعاهد الببليوجرافية في الدول العربية . أحمد بدر.

– دليل مكتبات القاهرة: جمعية مكتبات القاهرة.

–خزائن الكتب في دمشق وضواحيها: حبيب الزيات.

---

[1]- ينظر: عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث، ص 61-62.

– نوادر المخطوطات العربية وأماكن وجودها: أحمد تيمور. نشر صلاح الدين المنجد ٠.

– المخطوطات العربية في العالم مراكزها وفهارسها: صلاح الدين المنجد.

٠ – المستشرقون. نجيب العقيقي ..."[1]

و بخصوص بعض المكتبات العامة والخاصة المتواجدة في الجزائر فقد أسهب فؤاد طوهارة في تفصيل ذلك حيث عرّف بالمكتبات وذكر عدد المخطوطات المتواجدة بها، ومصادر هذه المخطوطات، وسنكتفي بذكر بعض هذه المكتبات على سبيل التمثيل:

2-1- المكتبات الرسمية:

المكتبة الوطنية الجزائرية/. مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة/ المكتبة المركزية جامعة قسنطينة/ مخطوطات نظارة الشؤون الدينية بباتنة/ مكتبة مديرية التراث بوزارة الشؤون الدينية بالعاصمة الجزائر.

2-2 المكتبات الخاصة: المكتبة القاسمية بزاوية (الهامل) بوسعادة/ مكتبة زاوية الشيخ الحسين بلدية سيدي خليفة (ميلة) / مكتبات وخزائن أدرار : خزانة كوسام. الخزانة البكرية بتمنطيط من فروعها اليوم : خزانة .نومناسس وخزانة تمنطيط . وخزانة زاوية سيد البكري /. خزانة المطارفة/ خزانة مولاي سليمان بن علي بأدرار/ خزانة سيدي الحاج بلقاسم بتيميمون/ خزائن أولف وتتفرع عنها: خزانة سيدي أحمد العالم . خزانة الشيخ الباي بالمدرسة القرآنية . خزانة عائلة عقباوي بزاوية بونعامة. خزانة أحمد بختي / خزانة الزاوية الزيانية القندوسية ببشار/ خزائن منطقة معسكر وتتوزع عبر : خزانة الشيخ البشير محمودي . خزانة الشيخ بوكعبر بلقرد. خزانة الشيخ الحاج بلعيد برواين.[2]

2-3-الفهارس : تعد الفهارس بصفة خاصة الصورة الموجزة لمحتوى أي كتاب من الكتب وبصفة عامة تلك الكتب المتخصصة والتي تضم بين دفتيها عناوين الكتب والمخطوطات كالفهرست لابن النديم و"إذا كانت وظيفة الفهرس أن يعطي المواصفات الدقيقة لكل كتاب بل لكل طبعة من طبعاته بحيث يمكن تمييزها عن غيرها من الطبعات . فإن فهرس المخطوطات تقع عليه مسؤولية مضاعفة من هذه الناحية . ذلك أن لكل مخطوطة قيمتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من مخطوطات الكتاب الواحد. كنوع الورق وحجمه وعدده ونوع الخط والمداد واسم الناسخ وتاريخ النسخ وما قد يكون مثبتا عليها من تملكات أو سماعات أو إجازات أو معارضات أو نقول. يضاف إلى ذلك أن المخطوطات غالبا ما تكون في مكتبات بعيدة عن الباحث ليس من السهل عليه أن يبلغها ليفحصها بنفسه؛ ومن ثم لابد أن يقدم له الفهرس الذي بين يديه بيانات تفصيلية تساعده في التعرف على ما يحتاجه بكفاية ودقة "[3].

فالفهرس في ميدان تحقيق المخطوطات لا غنى عنه لكونه يساعد الباحث على الوصول للمعلومات التي يحتاجها بكل سهولة ويسر كما يوفر عليه عناء التنقل وفحص المخطوطات يدويا .

---

[1]- ينظر: عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث، ص 64- 66.

[2]- ينظر: فؤاد طوهارة،: مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص: تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي، ص 35-43

[3]- عبد الستار الحلوجي: المخطوطات والتراث العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002م، ص 29.

"فإلى جانب البيانات الأساسية التي يجب أن تشتمل عليها بطاقة فهرس الكتاب المطبوع. وهي اسم المؤلف وعنوان الكتاب واسم الناشر الذي يقابله اسم الناسخ في المخطوط ومكان النشر (أو النسخ) وتاريخه وعدد أوراقه. إلى جانب هذا القدر المعلوم من البيانات ينبغي أن تشتمل بطاقة فهرس الكتاب المخطوط على تفصيلات أكثر تتصل بالشكل والمضمون. فينبغي أن يذكر في بطاقة المخطوط كل ما يشتمل عليه المجلد من مؤلفات قد تتعدد أسماؤها ويتباين مؤلفوها كما هو الحال في المجاميع"[1] .

فإعداد الفهرس يحتاج إلى مختصين لإعداده نظرا لخصوصية المخطوطات وحاجة الباحثين إلى كثير من التفاصيل التي تساعدهم على التفريق مثلا بين عناوين المخطوطات المتشابهة ولدفع شبهة نسبة بعض المخطوطات لغير أصحابها كأن تضاف في بيانات الكتاب بداية المخطوط ونهايته، وفي هذا الصدد يقول الحلوجي :"كذلك ينبغي أن ينص في البطاقة على بداية المخطوط ونهايته ، وقد يبدو ذلك نوعا من الإسراف ولكننا نجد له ما يبرره إذا عرفنا أن هذه البيانات تساعد على تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه (وخاصة إذا كان المخطوط ناقص الأول أو الآخر ولم يستدل على مؤلفه). كما أنها تساعد على التعرف على أجزاء الكتاب المختلفة التي توزعت على مر الزمن في مكتبات متباعدة قد تكون في دولة واحدة أو عدة دول، وبذلك يمكن تجميع ما تفرق من أجزاء الكتاب الواحد، كما ينبغي أن يشار في بطاقة الفهرس إلى ما يتضمنه المخطوط من سماعات أو إجازات أو معارضات أو تملكات. فهذه البيانات لا تساعد على تحديد تاريخ المخطوط إن كان مجهولا فحسب، وإنما تفيد في توثيقه وبيان قيمته ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره"[2].

ويضيف متحدثا عن أهم التفاصيل التي ينبغي ألا يغفل عليها صانعوا فهارس المخطوطات: "هذا عن المضمون، أما بالنسبة للشكل المادي للمخطوط فينبغي ألا يكتفي بما يكتفى به في فهرسة الكتاب المطبوع من تحديد عدد أوراق الكتاب وحجمه، وإنما لابد من ذكر نوع الورق ونوع الخط المستعمل في الكتابة، واسم الناسخ إن وجد، وعدد السطور في الصفحة الواحدة، ولون المداد.، ونوع التجليد، وما يكون قد أصاب المخطوط من تآكل أو تمزق أو ترميم أو فقدان لبعض أوراقه، وغير ذلك من الملامح المميزة للنسخة.، ولهذه البيانات أهميتها في تحديد تاريخ نسخ المخطوطة إذا كانت غير مؤرخة أو إذا كانت الورقة الأخيرة التي يثبت فبها التاريخ مفقودة ، وبتاريخ المخطوطة نتبين مكانها بين غيرها من نسخ الكتاب ، وإلى أي حد هي قديمة وموثقة، وتلك مسألة هامة وحيوية بالنسبة للمحقق الذي يريد أن يقترب من نسخة المؤلف وكلامه إلى أقصى حد ممكن، تلك هي البيانات التفصيلية التي ينبغي أن يتضمنها فهرس المخطوطات ومبرراتها وهي بيانات تتطلب نوعا معينا من المفهرسين الذين يجمعون بين العلم والدراية بطرق التأليف العربية الأولى، وبأنواع الخطوط والورق والمداد وغير ذلك من ألوان المعارف ... والذين تتوافر لهم كل أدوات البحث اللازم لعملهم. ولا يطالبون بما يطالب به غيرهم من معدلات الإنتاج. لأن العبرة هنا ليست بعدد المخطوطات التي تفهرس وإنما بنوعية الفهرسة ومدى دقتها وكفايتها ." [3].

ومن بين أشهر فهارس المخطوطات بالجزائر نذكر :

---

[1]- ينظر المرجع نفسه، ص 30

[2]- عبد الستار الحلوجي: المخطوطات والتراث العربي، ص 30.

[3]- عبد الستار الحلوجي: المخطوطات والتراث العربي، ص 30- 31.

1- فهرست مخطوطات مكتبة متحف الجزائر. فانيان، باريس 1893م

2- فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بالجزائر. محمد بن شنب، 1909م.

3 – فهرست المخطوطات العربية بالمكتبة الرئيسية بمدرسة تلمسان. كور. الجزائر، 1909م.[1].

ثانيا: القواعد العامة لترتيب النسخ: هناك معايير عامة يراعيها المحقق عند ترتيبه للنسخ المخطوطة وهي:

النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة

النسخ الواضحة أحسن من غير الواضحة

النسخ القديمة أحسن من الحديثة

النسخ التي قوبلت بغيرها أحسمن التي لم تقابل....

-تصنيف النسخ المخطوطة: تصنّف النسخ وترتب من حيث الأهمية كما يأتي:

1- أحسن نسخة تعتمد للنشر النسخة التي كتبها المؤلف نفسه.؛ فهذه لا تنافسها أي نسخة ويطلق عليها اسم: النسخة الأم، وينبغي التأكد من أن المؤلف قد قام بتبييضها وليست عبارة مسودة.

2- -تليها نسخة قرأها المصنف أو قُرِأت عليه. وأثبت ذلك بخطه

3.- ثم نسخة نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها.

4- ثم نسخة كتبت في عصر المصنف وعليها سماعات من علماء أجلاء.

5- – ثم نسخة كتبت بعصر المصنف وليس عليها سماعات .

6- نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف وهذه النسخ تفضل بعضها على بعض في القيمة العلمية..[2]

ولكن لا ينبغي تطبيق هذه القواعد بصورة جافة بل الأصح أن يتعامل معها المحقق بمرونة يراعي فيها خصوصية النسخ المتوفرة لديه لأنه قد يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان كصحة المتن ودقة الناسخ وقلة الاسقاط،

فإن تعارضت مثلا نسختان تكون إحداهما قديمة لكنها كثيرة التصحيف والتحريف والسقط والأخرى أحدث منها لكنها سالمة صحيحة ففي هذه الحالة الاعتماد على الحديثة أولى من القديمة لأن الغرض من التحقيق هو إخراج النص أقرب من الصورة التي تركها المؤلف قدر الإمكان فلا يهم حداثة الوسيلة مادامت الغاية سليمة.

---

[1]- ينظر: عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث، ص 78

[2]- ينظر: عبد الله الكمالي: كتابة البحث وتحقيق المخطوط خطوة خطوة، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2001م، ص 91- 92.

المحاضرة الرابعة: عناصر التّحقيق: العنوان، المؤلف، نسبة العنوان إلى المؤلف، المتن

اتفق علماء هذا الميدان على أن عناصر تحقيق أي مخطوط لا تخرج عن تلك التي يشير إليها عنوان المحاضرة وأنها جميعا مطلوبة بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحد مكوناتها حتى يخرج النص بقدر الإمكان مقاربا لما تركه مؤلفه .

1- **تحقيق عنوان الكتاب :** ويقصد به "توثيق عنوان الكتاب فمِمَّا ينبغي تحقيقه والتوثّق منه هو عنوان الكتاب على الصورة التي سمّاها به مؤلفه"[1].. فلا بد من التأكد من صحة عنوان المخطوط الذي يمثل واجهة الكتاب والصورة الكبرى لمحتواه ولا ينبغي التسليم بما يوجد على الغلاف الخارجي للكتاب دون تمحيص وقد وجدت حالات مختلفة تتعلق بعنوان الكتاب على النحو الآتي:

"- ما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه، إما على صفحته الأولى، أو في مقدمته، أو في خاتمته، أو في غضون الكتاب وكان مضبوطا كما وضعه مؤلفه.

-ما لا يوقف على عنوان له، لأحد هذه الأسباب :

- إما فقدان الورقة الأولى منه وإما بسبب الخرق في موضع العنوان بفعل الأرضة وأمثالها، أو بتلاعب النساخ أو التجار لأغراض في نفوسهم.
- وإما لانطماس العنوان بفعل الرطوبة. أو بالضرب عليه بالحبر من قبل المتلاعبين وغير ذلك

-ما يغير عنوانه إلى عنوان آخر للأسباب التالية :

- الجهل بعنوان الكتاب
- تزييف العنوان لغرض نفسي كالحقد وأمثاله. أو تجاري يستهدف من ورائه الربح المادي .
- الخطأ في الاجتهاد لمعرفة العنوان الحقيقي فيوضع الخاطئ ظنا بأنه العنوان الصحيح". [2]

"ومن أمثلة طمس عنوان الكتاب كما في كتاب «المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444 هـ) فقد جاء في بعض النسخ باسم "الوقوف". وفي أخرى باسم "الوقف والابتداء" وفي أخرى باسم "الوقف التام والكافي والحسن" أخذا من مقدمة الكتاب"[3].

وأضاف المرعشلي متحدثا عن حالة تغيير العنوان الناتجة عن الجهل قائلا : "ومن أمثلة تصرف الناسخين أو بعض العلماء عن حسن نية. أو عن جهل. بعناوين بعض الكتب. كما في كتاب العزيز في شرح الوجيز» في فروع الشافعية للإمام أبي القاسم الرافعي. عبد الكريم بن محمد القزويني (ت123 هـ) الذي شرح به كتاب الوجيز في فروع الشافعية للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ) فقد تصرف بعضهم في عنوان الكتاب فقال : (العزيز) هو اسم من أسماء الله تعالى، ولا يجوز أن يسمى به كتاب ، فزاد في أول نسخته كلمة (فتح) فصار اسم الكتاب في نسخته: (فتح العزيز) ولكنه جهل أن (العزيز) في اللغة : هو النادر الوجود النفيس ومنه الحديث العزيز، وهو ما رواه راويان أو ثلاثة. جاء في متن البيقونية في مصطلح الحديث:

(عزيز) مروي اثنين أو ثلاثة*** (مشهور) مروي فوق ما ثلاثة

وكتب بعض الناسخين على نسخته : (الشرح الكبير على الوجيز) حسب شهرة الكتاب أخذا من مقدمة الكتاب [1].".

---

[1]- يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة بيروت، ط1، 2003، ص 263.

[2]- عبد الهادي الفضلي، تحقيق التراث ا، ص139.

[3]- ينظر: يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 263.

ثم ذكر أمثلة عن الخطأ في عناوين الكتب ونسبتها إلى غير مؤلفيها وضرب لذلك مثلا لما "جاء على كتاب الروضة الندية في شواهد علوم العربية المنسوب لابن هشام الأنصاري النحوي وهو مخطوط في مكتبة برلين – ألمانيا. برقم 06752 وقد أشار إلى هذا الكتاب أكثر من باحث بناء على ما جاء في صفحة العنوان والصفحة الأولى من الكتاب . وعليه بنى واضعوا فهرس مخطوطات برلين وبعد دراسة الكتاب دراسة فاحصة. تبين ما يلي:

أن الكتاب في حقيقته هو كتاب «الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت 911هـ) بنصوصه حرفية. بدءا من الصفحة الثانية إلى نهاية الكتاب. إلا أن شخصا مرمما وقع الكتاب في يده ناقصا من أول صفحة العنوان والصفحة الأولى فأراد ترميم الكتاب، ولما لم يعلم هويته، ووجده في ثناياه يتكلم عن الشواهد النحوية ...فكتب صفحة عنوان وقع عليها: « كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية تأليف العلامة ابن هشام. وكتب على ظهرها فاتحة للكتاب تختلف في أسلوبها عن أسلوب ابن هشام. وفي خطها عن خط النسخة الأصلية.

أضف إلى هذا أنه وقع في خطا لا يقع فيه مثل ابن هشام. وخلاصته: أن السيوطي أشار في مقدمة كتاب «الاقتراح. إلى كتابي ابن الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الأعراب ؛ ولأن الورقة الثانية من المخطوطة وهي أول النسخة الأصلية – يبدأ وجهها بعبارة: (هذين الكتابين) كتب ذلك المرمم ما بلي : (وبعد. فهذا كتاب ألفته في شواهد النحو... وسميته الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية . وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألف في ذلك كتابين لطيفين. حصر بهما من الفن القلب والعين. فتطلبت هذين الكتابين ...) ليتصل الكلام بعد ذلك من أول الصفحة الثانية.

وقد أخطأ هذا المرمم بنسبة الكتابين إلى ابن جني . وفي أن موضوعهما شواهد النحو. وغفل أن السيوطي لم يشر في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» خلال ترجمته لابن هشام إلى هذا الكتاب ولا إلى أن له مؤلفا في شرح شواهد اللمع؛ والذي يقرأ الكتاب من أول الورقة الثانية يجده مطابقا بنصوصه حرفيا لكتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي. وليس الكتاب إلا نسخة منه".[2]

فتحقيق العنوان ليس سهلا ؛ لأن المحقق سيواجه عدة أمور تصعب مهمته وتدفعه لتحري الحقيقة ومن بين المشاكل التي يصادفها:

- أن المؤلف نفسه يكون قد كتب كتابه أكثر من مرة. وسماه بأسماء مختلفة، فانتشر عنه في حياته بأسماء متعددة، وفي هذه الحالة يجب دراسة تاريخ تأليف المؤلّف للكتاب للوقوف على الكتابة الأخيرة التي مات عنها المؤلف ومعرفة اسمها النهائي المعتمد منه"[3].
- في حالة فقد الورقة الأولى منها، فإن المحقق يحتاج هنا إلى " إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية . كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم ، أو كتب التراجم ، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر . أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب . فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب .

---

[1]- ينظر: المرجع نفسه، ص 263 -264.

[2]- يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 265.

[3]- يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 263- 264.

- وعند انطماس العنوان أو الانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف ، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.
- قد يثبت على النسخة عنوان واضح جلى ولكنه يخالف الواقع إما بالتزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدرا منه ليلقى بذلك رواجا . أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب . وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده ، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك. و أما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنوانا يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل"[1]. (الأغفال هنا معناها التي جاءت خالية من العناوين)

وعلى هذا يجب على المحقق التأكد من صحة العنوان حتى يطمئن إلى صوابه. ومما يساعده على ذلك:

- "قراءة الكتاب إذ ربما يعثر على اسمه في غضون سطوره.. .
- الرجوع إلى فهارس الكتب وكتب التراجم والطبقات." [2]

2- تحقيق اسم المؤلف:

وهو يحتاج أيضا إلى تمحيص وتدقيق من المحقق فكثير من أسماء المؤلفين تتقارب في رسم حروفها وقد تتشارك في الكنية فيصعب معرفة المؤلف معرفة يقينية من أول وهلة فيحتاج إلى التأكد منه عن طريق "ضبط اسمه قبل البدء بالعمل فقد نجد في بعض المخطوطات وقوع غلط في اسم المؤلف. وينتج هذا عن أحد السببين التاليين:

– اشتباه اسم المؤلف واسم أبيه باسم مؤلف آخر.

–اتّفاق مؤلفين بالكنية أو اللقب أو الشهرة. [3]"

وعلى هذا شدّد عبد السلام هارون على أن تكون أي "خطوة يخطوها المحقق مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لابد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه . وأحيانا تفقد النسخة النص على اسم المؤلف فمن العنوان يمكن التهدّي إلى ذلك الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب كمعجم الأدباء لياقوت ، وإنباه الرواة للقفطي، أو غير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ، ومنها المادة العلمية للنسخة ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك....

---

[1]- ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 43.

[2]- يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 263- 264.

[3]- ينظر المرجع نفسه، ص 266.

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصري قد يصحف بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخزاز ، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفي فيه بمرجع واحد ، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه . فليس هنا بد من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع.

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضا في تزييف أسماء المؤلفين . لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق[1] .

وضرب المرعشلي أمثلة عن تشابه أسماء المؤلفين الذي يؤدي إلى الخطأ في نسبة الكتب إلى غير مؤلفيها الحقيقيين ومن ذلك كتاب "معاني الحروف الذي نشره رمضان عبد التواب سنة 1969م منسوبا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) فقد ذكره رمضان ششن في كتابه : «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا»، ونص على أن هذا الكتاب هو من تأليف الخليل بن أحمد بن أبي عبد الله (ت379هـ)، فالاشتباه الواقع جاء من المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني. وكان على المحقق دراسة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي من مصادر الترجمة وفهارس المكتبات» ومن أين زيدت كلمة الفراهيدي. ومن الذي زادها ؟.[2]

ولتفادي الوقوع في معضلة تشابه الأسماء ذكر المرعشلي مجموعة من المصادر المختصة في التنبيه على ذلك والمعروفة بكتب المؤتلف والمختلف، ومشتبه الأسماء والنسب منها :

-" الأسامي والكنى لأحمد بن حنبل (ت 241 هـ)

- الكني للبخاري محد بن إسماعيل صاحب الصحيح. (ت256هر) وهو - الجزء الأخير من التاريخ الكبير له.

- الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج النيسابوري. صاحب «الصحيح (ت261 هـ)

- الأسماء والكني لأبي بشر مجد بن أحمد الدولابي (ت320هـ) ." [3]

3- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وهي ثالث خطوة ينبغي على المحقق أن يوليها اهتمامه البالغ "فليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه. ولا سيما الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة. فيجب أن نعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمدّ منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح الانتساب." [4]"

ولهذا "تعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها . فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه. جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتابٌ نُسب إلى الجاحظ المتوفي سنة 255هـ وعنوانه : « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » منه صورة بدار الكتب المصرية تحت رقم 2345 أدب، ومن أبوابه: « لكن من مكايد كافور الإخشيد ومكيدة توزون بالمتقي بالله » وحياة الأول بين سنتي 292 و 357هـ هـ والثاني بين 297 و 357هـ وهذا كله بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين كما ترى ، كما أن دارس أسلوب الكتاب يحكم لأول وهلة بأن الجاحظ بريء منه وإنما حمل عليه حملا"[5]

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 44.

[2]- يوسف المرعشلي: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 266.

[3]- ينظر المرجع نفسه، ص 266- 269..

[4]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 45.

[5]- عبد المجيد دياب: تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، ص 137.

4- **تحقيق المتن:**

ويحتاج من المحقق إلى عدّة علمية تعينه على إقامة النص؛ لأنّ " تحقيق نص الكتاب أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف، وقديما قال الجاحظ في كتابه الحيوان: ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتّصال الكلام"[1]

وتحقيق المتن حسب عبد السلام هارون ليس معناه "أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا هو أعلى منه، أو نُحِلَّ كلمة صحيحة محلَ أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى مكانها ، أو أجمل، أو أَوْفق . أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النّصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة، فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحلّ محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأً نحويا دقيقا فيصحّح خطأه في ذلك ، أو أن يوجز عباراته إيجازا مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال ، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه .

وقد وجدت الأزهري صاحب التهذيب يذكر في مقدمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنه إسحاق بن مراد ، فحدثتني نفسي أن أصححه بمرار كما هو معروف متيقن من كتب التراجم، ولكنّي وجدت أنّ القدماء قد سجلوا عليه هذا الخطأ قديما، وأنّهم وجدوا ذلك بخط الأزهرى ، وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقي الاسم على خطئه كما هو"[2]

وعلى فإن تحقيق المتن "ليس تحسينا أو تصحيحا ؛ وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف ، وحكم على عصره وبيئت، . وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوما بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل وليدعه لغيره ممّن هو موسوم بالإشفاق والحذر، إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلّتين شديدتين : الأمانة والصبر وهما ماهما ؟

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف تعالجه ؟ فالجواب أن المحقّق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبّه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبيّن وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم"[3] .

وبهذا ينبغي على المحقق تحري الدقة ما أمكن، وأن يكون حذرا في تعامله مع النّص فلا ينساق وراء ميوله الذاتية فتسول له نفسه إصلاح وتصويب ما يراه خطأ فهو بذلك يكون قد جانب الصواب، وأخلّ بمتطلبات التحقيق العلمي الرصين الصادق.

---

[1]-ينظر: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[2]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص46- 47.

[3]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص47- 48.

المحاضرة الخامسة: أسس تحقيق المتن:

يخضع تحقيق المتن إلى مجموعة من المقدمات والأسس التي تعين على إقامة النّص إقامة صحيحة وتساعده على إخراج نص أقرب إلى الصورة التي تركه عليها صاحبه

1مقدمات تحقيق المتن: وهي ما ينبغي على المحقق معرفته ومنها

– **التمرس بقراءة المخطوط:** فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ ، وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك الخطوط العتيقة التي لا يطّرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص بل رسمه الخاص؛ إذ أن لكل كاتب من الكتّاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك، فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام أو بين رسمي الغين والفاء فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير كما أن كثيرا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمران وبالرجوع إلى كتب الرسم ،ومن أجمع الكتب في ذلك « المطالع النصرية » للشيخ نصر الهوريني[1]

–**التمرس بأسلوب المؤلف** ومعرفة لوازم ذلك الأسلوب والوقوف على ما يؤثره من العبارات والألفاظ، وأدنى صوره أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة ،حتى يخبُر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف على خصائصه ولوازمه، فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه . ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية، كما أن لكل مؤلف أعلاما خاصة تدور في كتاباته ، وحوادث يديرها في أثنائها .

و أعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف ليزداد خبرة بأسلوبه، ويستطيع أن يوجِد ترابطا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك، ومعرفة ذلك ما يعين في تحقيق المتن والتهدّي إلى الصواب فيه[2].

–**الالمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب** حتى يتمكن المحقق من فهم النّص فهما سليما يجنّبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه ؛ أي يحاول إفساد الصواب ، وهذا إنّما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعا قريبا منه ؛ ليستطيع المحقّق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة حتى يكون على بصيرة نافذة فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات، واستطاع قراءتها قراءة سليمة ، وعرف أسلوب المؤلف، وألمّ إلماما كافيا بموضوع الكتاب استطاع أن يمضي في التحقيق[3]

– الاستعانة بالمراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمخطوط ويمكن تصنيفها على هذا النحو:

- كتب المؤلف نفسه مخطوطها و مطبوعها.
- الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب . كالشروح والمختصرات والتهذيبات، فنسخة الشرح هي من جهة شرح وضبط وتقييد، ومن جهة أخرى هي نسخة ثانية من الكتاب تتكفل بتوضيح الغوامض وتجلية النص، كما أن الشروح تفيد النصوص بضبطها أحيانا . ويلها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب فإن كلا منهما تلقي ضوءا لا يستهان به في تحقيق النص، ومن البديهي أن يرجع المحقق

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص53.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ص 59- 60، وعبد المجيد دياب تحقيق التراث، ص 142.

[3]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 60، وينظر عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص 142.

إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة.

- وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب، وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنّص الأصلي للكتاب الأول، فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ، ولاسيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان، والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب «البيان والتبيين » . ولاسيما في كتاب الزهد . ونصوص الخطب والوصايا، ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه.
- ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف، فإذا تهدّى المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانا له على إقامة النص . وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها، كما فعل ابن فارس في مقدمة «مقاييس اللغة» ، وابن منظور في مقدمة « لسان العرب » . ..وبعضهم يعتمد اعتمادا كليا على مؤلف آخر، ولكنه لا ينصّ على الأخذ إلا أحيانا قليلة كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي . والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته، ...وكما صنع التبريزي مع ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقصائد العشر ؛ إذ اعتمد اعتمادا كبيرا على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات .[1].
- الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج الموضوع نفسه أو قريبا منه إذ تلعب المعاصرة دورا لا يستهان به في تشابه الأفكار والأساليب، واستعمال الألفاظ نفسها كما تعين على تصحيح الوقائع والأعلام التي تعاصر المؤلفين.[2]

– **الاستعانة بالمراجع اللغوية** ، إذ لا يمكن للمحقق الاستغناء عنها لكونها المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص من عدمه . فأحيانا يحكم المحقق العجلان الذي فارقته الأناة والدقة أنّ في النص تحريفا وما به من بأس، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تفتيه بصواب ما خاله غير الصواب . ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية ، ويمكن تقسيم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية

- :معاجم الألفاظ. وأعلاها لسان العرب لابن منظور . وتاج العروس للزبيدي، ومنها معاجم المفردات الطبية، كالمفردات لابن البيطار، وتذكرة داود الأنطاكى . ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف، والنبات لأحمد عيسى ، ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمى ، وكليات أبي البقاء ، وأوسعها جميعا كتاب « كشاف اصطلاحات الفنون ». وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.
- معاجم المعاني، وأعلاها المخصص لابن سيده . وفقه اللغة للثعالبى.
- معاجم الأسلوب . وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر . والألفاظ الكتابية للهمذانى.

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص60، 61، وينظر أيضا عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص 142- 143.

[2]-ينظر: عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص 143.

- كتب المعرّبات وأعلاها في القديم المعرب للجواليقى، وشفاء الغليل للخفاجى . وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة لأدي شير.
- معاجم اللغات: التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية.

– **الاستعانة بالمراجع النحوية** وهي كثيرة وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي ، وحاشية الصبان على الأشمونى.

–**الاستعانة أيضا بالمراجع العلمية الخاصة** . وهذه لا يمكن حصرها فلكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتي يتطلبها، فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية . وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية و مراجع البلدان . وهكذا.

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب متداخل الأسباب، وحذق المحقق وسعة اطلاعه يهدياته إلى اختيار المراجع التي يتطلّبها الكتاب" [1]

2 –أسس تحقيق المتن . ذكر الخراط أنه بعد استيفاء المقدمات سالفة الذكر يسير المحقق وفق المعالم والأسس الآتية يقوم الباحث أولا بنسخ نص الأم مهما كانت منزلتها عنده نسخا حرفيا لا يجتهد في التصحيح والتعليق بشيء.، ولا تبدو فيه شخصيته ؛ وإنما المهم أن يصل إلى نقل رسمها في كراسته، ويفضّل أن يكون النقل على الورق المعروف بالفرخ وهو عبارة عن ورق مزدوج، وذلك لينسخ على الورقة الأولى ويكتب حواشيه في المستقبل على الورقة المقابلة، وعليه أن يترك سطرا فارغا بين السطرين، وهو في هذه المرحلة سوف يمرّ بكلمات كثيرة لا يعرف قراءتها أو يشك في تلك المعرفة فعليه أن يكتبها كما هي وكما بدا له، وقد يتبين له فيما بعد أنه كان واهما وقد يمر بسطور جانبية كثيرة فينبغي أن يجتهد في معرفة مكانها الحقيقي من النص الأصلي، ولكنه هنا يكفيه قليل من الجهد في هذه المرحلة؛ لأن اجتهاده في معرفة مكانها ليس نهائيا ولكنه يضع هذه الأسطر بين قوسين ليعطيها المزيد من ملاحظته وذلك للاهتداء إلى مكانها الذي يريده المؤلف.

- وبعد انتهاء عملية النسخ من الأم يتفق مع عدد من أصدقائه الذين يتصفون بشيء من العلم والاطلاع على الخطوط والاختصاص الذي يعمل فيه. ويكون عددهم بعدد النسخ التي تمّ الحصول عليها وذلك لإجراء عملية المقابلة، ويعطي لكل منهم رمزا وهذا الرمز هو رمز المخطوطة التي بين يديه فيقرأ هو، وإخوانه يسيرون معه حتى إذا صادف أيّ خلاف بين النسخ سجل في الصفحة المقابلة نصّ ذلك الخلاف وإلى جانبه رمز المخطوطة التي وقع فيها ذلك الخلاف. فإن كان يقرأ مثلا: «والعامل في المضاف» سيقول له: (د) والفاعل (بدلا من و العامل) وسيقول له: (ل) من (بدلا من في). وسيقول له : (و) المضاف إليه (بدلا من المضاف)،.... وهكذا.

- وبعد ذلك ينظر الباحث في الأمر. فإن كان لديه نسخة بخط المؤلف اطمأن أولا إلى وصوله إلى حد الثقة الكاملة في قراءتها وفهم مصطلحاتها، و يحتفظ باختلافات النسخ لتساعده على القراءة الصحيحة والترميم، وهنا تبدو شخصيته العلمية في الإحاطة الدقيقة بمادة الكتاب ، ويبدأ بقراءة الكتاب قراءة واعية وهذه المرحلة تعدّ من أخطر المراحل؛ لأنّه ستظهر من خلالها ثقافته وملاحظته ومدى تعمقه بمادة الاختصاص فهو سيعطي قرارا يقرب من القرار

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 62- 63، وينظر عبد المجيد دياب: تحقيق التراث، ص145-146- 147، وينظر أيضا أحمد محمد الخراط: محاضرات في تحقيق النّصوص، ص 13- 14

الأخير في الرسم النهائي لكل كلمة في مخطوطه فهل أصاب في قراءة تلك الكلمة من المؤلف أو أن النسخة (د) مثلا كانت أدق؟ . وهو هنا يثبت الرسم الذي اعتمده وهو الذي يريده المؤلف. ويكتب في الحاشية ما يراه من تصويب إن لم يرقه ما قاله المؤلف .. وقد يحدث أن تسقط بعض الكلمات بسبب التصوير. ومع كل هذه الاحتمالات الواردة ينبغي أن يكون الباحث قد أعد الأمر البديل وما إلى ذلك من أعمال تحقيقية كفيلة بإخراج المخطوط بشكله المطلوب[1]

[1]-ينظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 42- 43.

المحاضرة السادسة: ترجيح الروايات وتصحيح الأخطاء

1- ترجيح الروايات:

إن الممارس لعملية تحقيق المخطوط يلاحظ بعد جمعه للنسخ المخطوطة وجود اختلافات بينها وهذا راجع لعدة أسباب كإغفال النساخ كتابة بعض الكلمات والجمل بفعل السهو أو التصحيفات البصرية وغيرها وفي هذا الصدد يقول عبد السلام هارون: "تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صورا شتى من الروايات، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى ، فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف، ولينظر فيها طويلا فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ، فبعض المسرفين من النساخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين."[1]

ولا مناص من أن يجد المحقق اختلافا في الروايات في نسخ المخطوط ، فإذا كانت في إحداها زيادة، وتأكد أنها تنطبق على سياق النسخة وأسلوب المؤلف، وليست من إضافات النساخ، عمد إلى تثبيتها في المتن وأشار إلى ذلك في الهامش.

و أما إن تعددت الروايات أمامه فعليه أن يشير إلى ما ورد في النسخ الأخرى بالهامش، ولا يغفل الإشارة إلى المقارنة والفحص الذي قام به لروايات النسخ المختلفة من أجل الوصول للرواية الأكثر صوابا.

وهناك طريقة أخرى يمكنه أن يعتمدها وهي أنه عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح. بعد دراسة وتفحص يقوم بهما لكل رواية، ويضع في الهامش المصحف والمحرّف والخطأ .[2]

وهناك حالات يجوز فيها للمحقق "أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ، فيثبت منهما ما يراه مناسبا، مع الإشارة إلى الروايات المتبقية كلها، حفاظا على الأمانة العلمية من جهة وإشراك للقارئ في تحملها من جهة أخرى.

وهناك من يرى أنه على المحقق أن يثبت رواية المخطوط الثابت أنه بخط المؤلف نفسه أو بإملائه أو مما أجاز نصه وينشرها كما هي، ويصرف النظر عن الروايات الأخرى ولا ضرورة أن يشير إلى تلك الروايات في الهامش". [3].

وقد ساق عبد السلام هارون تجربته في هذا الصدد بقوله:" وقد عثرت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان وهذا نصها : «كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر ؛ فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة ، حرره أبو بكر السروكنى » . فالأسلوب ليس للجاحظ . والجاحظ لم يدخل مصر ، وعبارة: « حرره أبو بكر السروكنى» شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب.

و أما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، ويؤيدها الفحص فهي جديرة بالإثبات، والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النّحوي مرجوحة أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ ، كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس أو يستغلق فهمه، هي رواية مرجوحة أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب.

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 72

[2]-ينظر: فهمي سعد طلال مجدوب: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م، ص 39.

[3]-ينظر: فهمي سعد طلال مجدوب: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ص 40.

وهذا كلّه في النسخ الثانوية ، أما النسخ العالية فإنّ المحقق حري أن يثبت ما ورد فيها على علّاته خطأ كان أو صوابا . على أ ن ينبّه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصا على أمانة الأداء"[1].

2-تصحيح الأخطاء:

لا يخلو أي مخطوط تداولته أيدي النساخ من وجود بعض الأخطاء وتقلّ هذه الأخطاء وتكثر حسب درجة عنايتهم بالنص المنسوخ ومدى مراجعتهم لما نقلوه ومع ذلك "يندر أن يظل نص مخطوط ما كما وضعه مؤلفه، أو يخرج كما أراده، فقد يتضمن النص نقصا أو زيادة ، نتيجة القدم في الزمان أو بفعل النساخ؛ كما قد يحدث فيه تصحيف أو تحريف بفعلهم أيضا، وأنّ جزءا من مهمة المحقق معالجة ذلك كلّه بدقة وأمانة، وفي جميع الأحوال فإن معظم التصحيحات تكون في الهامش وليس في المتن، وحتى في هذه الحال لا بد من الإشارة إليها في الهامش، وبذلك يؤدي الأمانة ويخدم العلم حقا." [2].

وعملية تصحيح الأخطاء ينبغي أن يتعامل معها المحقق بحذر فيعرف متى يصحح في المتن ومتى لا يحق له ذلك ومتى يكتفي بالتصحيح في الهامش وذلك حسب الحلات الآتية:

2-1: تصحيح المحقق نسخة المؤلف و إثبات التصحيح في المتن: يجوز للمحقق أن يصحح في المتن إن تعلق الأمر بما يأتي:

- في آيات القرآن الكريم : إن كان المؤلف يخطئ فبها رسما أو ضبطا، وينبغي أن ينتبه المحقق هنا إلى موضوع القراءات.، فإن كان المؤلف يعرب أو يكتب على حسب قراءة معينة فعلى المحقق أن يحافظ على ما قاله المؤلف
- في الأخطاء النحوية الفاضحة: من مثل : «وفي المسألة قولين، إن في الدار زيد، ليس في المسألة وجهين» فيصحح ثم يقول في الهامش: في الأصل...وهو سهوه، أما إن كان ثمّة وجه ولو ضعيفا فلا يصحّح، وإنّما يشير في الهامش إلى ما يريد أن يقوله من تضعيفٍ لما أثبته المؤلف.
- في الأخطاء التي لا يتردد معك أحد في الحكم عليها بأنها من قبيل السهو الخالص من مثل قول المؤلف : وأبو بكر ليس من الصحابة، ويدخل في ذلك سقوط حرف أو حرفين من كلمة، كقول المؤلف: ولا أرى لها جها = (وجها)، أما أبو حيا = (حيان)، أو يقول: إنّما الأعمال النّيات= إنما الأعمال بالنيات أو يقول : أما هشام في المغني = ابن هشام، وفي هذه الحالات يضع المحقق الزيادة بين معقوفين [ ] ويحذف ما زيد سهوا، ويشير إلى التصويب في الحاشية،
- قد ينقل المؤلف عمّن سبقه ليناقشه أو يدعم قوله، وينص على اسمه وقد يسقط من المنقول كلمة أو أكثر وكان إسقاطها من قبيل السهو الواضح، ولا يمكن أن يقوم المنقول ويجلو إلا بما سقط، عند ذلك تثبت ما سقط وتضعه بين معقوفين [ ]، وتشير في الحاشية إلى ذلك.

وإن فقدت نسخة المؤلف فما بقي من النسخ مهما كانت منزلتها فإنّك تعاملها على أساس: أنتم رجال ونحن رجال فنختار منها الكلمة الي نراها تناسب المتن وتكون قريبة من روح النص ومستمدة من أسلوب المؤلف وطريقته، وكلّما تبوّأت النسخة منزلة عالية في التوثيق احتلت أكبر مساحة من النص النهائي، وما دامت نسخة المؤلف غائبة فلا

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 72-73.

[2]-ينظر: فهمي سعد طلال مجدوب: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ص37.

تقل: أثبت في مجموع المتن النسخة (أ) التي تمتاز بكذا وكذا؛ لأنّ الناسخ مهما أوتي من علم فقد يضل . ولعل المحقق الثبت الذي تمكّن من مادته لن يختلف كثيرا مع الناسخ الثبت الذي ينقل من نسخة موثقة في الوصول إلى المتن الذي يريده المؤلف، ولا يجوز للباحث أن يعتمد على شخصيته العلمية فيسمح لنفسه أن يكتب كلمة لم يجدها في مجموع النسخ. إنما يجوز له أن يلفق بين هذه النسخ لاختيار ما يراه مناسبا للوصول إلى النّص السّليم، فيختار هذه الكلمة من (د). وهذه الكلمة من (ع) وهكذا[1].

- وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلّها محرّفة، فإذا أراد تقويمها فلابد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلّبت فيها العبارة في النسخ؛ بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان، فتصحيح «ليط به » و « ليطبه » إلى « لبط به» بمعنى صرع؛ تقويم صحيح، وتصحيح « النقنق » ب «النفنف » بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبنى مستو تصحيح قويم أيضا، وكذلك تصحيح « العصراء » بالقصواء »اسم ناقة.

وهو في هذه الأحوال كلها جميعا لابد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها لكونها رئيسية لتحقيق المتن[2]".

2-2- ما بهمله المحقق من اختلافات النسخ : وذلك في الحالات الآتية:

- إن حدث سقط من إحدى النسخ التي لا تحمل توثيقا ذا قيمة يستغرق ورقة وأكثر فلا تسجل الإشارة إلى السقط في الحاشية وإنما تذكره في المقدمة عند وصفك للنسخ.

- عبارات الثناء والدعاء التي تحرص عليها بعض النسخ وتهملها الأخرى، فاختر ما تثبته الأم ولا تشر إلى باقي النسخ؛ من مثل: «قال الله تعالى، قال عز وجل، قال جل وعز، قال سبحانه، ومن مثل: «قال عليه الصلاة والسلام، عليه السلام، ومن مثل: «قال رحمه الله، قال الإمام العلامة الثبت.

-عبارات التصريح بالأسماء من مثل : أبو الفتح، قد تقول إحدى النسخ: أبو الفتح ابن جني ؛ قال أبو القاسم، فتقول إحدى النسخ قال : أبو القاسم الزمخشري، تختار العبارة الأكمل الأوضح وتهمل الباقي ولا تشير إلى الاختلاف.

-قد تورد بعض النسخ الآيات ناقصة فتختار من النسخ الآيات الكاملة ولا تشير إل باقيي النسخ"[3]

2-3- دراسة المحقق للزيادات التي يجدها :

إذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإن عليه أن يلتزم بها ويثبت نصها في المتن، وقد يجد زيادات في النسخ الأخرى، وهذا أمر نادر جدا، ويرجح أنّها من ثقافة النساخ أو أنّها من تسجيل مالك النسخة التي ليست بخط المؤلف، ثم جاء الناسخ الذي ينقل منها وأثبتها في نسخته اجتهادا منه أنّها من الأصل أو أنّها زيادات مفيدة، أما إذا غابت نسخة المؤلف فإنّ الزيادات التي يلتقي بها في النسخ التي بين يديه على أنواع يختلف الحكم في إثباتها متْنًا أو حاشية حسب كل نوع منه على النحو الآتي:

- فإن انفردت بها الأم أثبتها في المتن وأشار إلى ذلك في الحاشية إلا إذا كانت تعليقا أو إضافة من صنع مالك النسخة فلا لزوم لإضافتها، ولا للإشارة إليها كأن يبحث المؤلف المتوفي سنة 500.هـ في مسألة فيعقب عليها مالك النسخة بقوله: درس ابن هشام المسألة في المغني. وابن هشام توفي كما هو معروف بعد سنة 500هـ.

---

[1]-ينظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 44- 45.

[2]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 73.

[3]-ينظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 46.

- وإن لم ترد الزيادة في الأم ووردت في النسخ الأخرى أو في واحدة منها نظر المحقق في هذه الزيادة، فإن غلب على ظنّه أنّها من الأصل أضافها إلى المتن ووضعها بين معقوفين [ ] وأشار إلى ذلك في الحاشية، وإن غلب على ظنّه أنها من زيادة النساخ أضافها في الحاشية ، وإن كانت بخط مالك النسخة وهو عادة يغاير خط الناسخ أهمل المحقق هذه الإشارة ولم يشر إليها في الحاشية.

-

2-4- دراسة المحقق للخروم:

الخروم ظاهرة واردة في المخطوطات القديمة. ولا تدل كثرتها أوقلتها على قدم المخطوط وحداثته؛ وذلك لأن كثيرا من المخطوطات القديمة تحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض كثير من المخطوطات الحديثة لأسباب كثيرة تؤدي إلى مسح بعض كلماتها، كما أن تصوير المخطوط قد يؤدي إلى غياب بعض الجوانب من اللوحة فيصير الأمر قريبا من الخروم، فكيف يعالج المحقق هذه الظاهرة لترميم النص:

1- يستعين بالنصوص التي نقلت عن المؤلف أو نقل المؤلف عنها فتكون هذه النصوص بمثابة النسخة الثانية. فيرمم منها الخرم ويضعه بين قوسين ويشير في الحاشية إلى ذلك.

2 -فإن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم استعان بالمراجع التي تدور في فلك الموضوع نفسه، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم... ورمّم من هذه المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات المخروم وذلك على الصورة التالية : والعامل في المبتدأ... (1). والعامل في الخبر ..... (2)

(1) خرم في الأصل بمقدار كلمة لعلها "الابتداء"

(2)خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات لعلها: "المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ".

وإن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك، وقد يستطيع أن يحل المشكلة بالنسخ الأخرى التي لم يصبها خرم في الكلمات المخرومة من نسخة الأم فيستعين بها ويشير إلى الظاهرة في الحاشية. [1]

2-5- دراسة المحقق للسقط : وقد يحدث أن تسقط ورقة أو أكثر من المخطوط:

- فإن كان الباحث يعتمد على نسخة المؤلف استعان بالنسخ الأخرى وأشار إلى اختلافها.
- وإن لم يكن يعتمد على نسخة المؤلف وحدث سقط من الأم اعتمد على النسخ الأخرى
- وإن أجمعت النسخ على هذا السقط كأن تنقل عن بعضها أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية.؛ واجتهد في معرفة مضمون السقط بمنزلة الإشارة إلى عنوانه في أسطر محدودة يبدؤه بقوله : لعله كان ..... [2]

---

[1]-ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

[2]-ينظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 49- 50.

المحاضرة السّابعة: العلامات الملحقة بالمخطوطة: التّمليك، التعقيبة، التعليق، الإلحاق، التمريض، الحذف.

وهي تلك الإشارات الكتابية التي نجدها داخل النصوص المخطوطة مثل :

1- **التمليك أو التملكات** : ومن فوائده: تحديد تاريخ النسخة إن لم تكن مؤرخه أو ناقصة الآخر.

وذلك بالاعتماد على تاريخ هذه التملّكات ومقاييس أخرى، فتقول: نسخت قبل تاريخ كذا؛ أي قبل هذا التاريخ للتملك، ويفيد أيضا: في إكساب المخطوط قيمة علمية عالية وخاصة إن كان ممّن تملّكه علماء اشتهروا بعلمهم.

وينقسم التمليك بشكل عام إلى قسمين رئيسين :

1-1- تملك الشراء : وهو امتلاك الكتاب عن طريق الشراء وهذا هو الشائع في المخطوطات فيكتب المالك أن الكتاب قد انتقل إلى حوزته من مالكه الأول عن طريق الشراء. وبحضور شاهد أو أكثر.

1-2- تملك الوقف : وهي أن يقوم مالك الكتاب أو مؤلفه بوقف كتابه على أحد المساجد أو المدارس أو المكتبات أو أحد من العلماء أو أبنائه من بعده .

وهناك نوع آخر من التملّكات لا يكتب فيه صاحبه ما يشير إلى الطريقة التي تملك فيها الكتب. هل كان عن طريق الشراء أم الوقف. أو غير ذلك.[1]

2- التعقيبة والتصفيح : نوع من الترقيم استعمله القدماء لترتيب المؤلفات، **فالتعقيبة** هي إثبات النّاسخ لأوّل كلمة من كلمات الصفحة الجديدة في آخر الصفحة التي سبقتها وتكون على سطر منفصل وحدها. **والتّصفيح:** أن يسجّل النّاسخ في مستهلّ الصفحة الجديدة وفي سطر منفصل آخر كلمات الصفحة المنتهية.

3 -التعليق: "لا ريب أن الكتب القديمة – بما تضمنت من معارف قديمة- محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ولهذا فمن المستحسن أن يرفق المحقق عمله بالتعليقات الضرورية التي تساعد على فهم النّص والاطمئنان إليه[2]".

ويشمل التعليق أمورا كثيرة نوجزها في الآتي:

1- تفسير آراء المؤلف وشرح الغامض من النصوص.

2 – شرح المصطلحات العلمية التي يصعب على القارئ فهمها والإشارة لمعنى المفردات الصعبة .

3- ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية . وإن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة جلب بذلك إلى القارئ كثيرا من الفائدة، وأضاء الكتاب بعضه ببعض.

4- ترجمة الأعلام الواردة في المخطوط ترجمة موجزة .

5 – تخريج الدلائل الشرعية كالآيات والأحاديث والآثار مع بيان درجة صحة الأحاديث وتخريج آراء الفقهاء و إرجاعها إلى مصادرها .

---

[1]- ينظر : السيد السيد النشار: في المخطوطات العربية، دار الثقافة العلمية ، الإسكندرية، دط، 1997، ص 92- 94.

[2]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 81.

6. تخريج الأبيات الشعرية.

7- تخريج البلدان والأماكن الواردة في المخطوطة بالرجوع إلى المصادر التاريخية والجغرافية.[1]

8- تخريج أقوال العلماء وتوثيقها .

9- توثيق المسائل وبيان أدلتها.

ويفضل كتابة التعليقات أسفل كل صفحة عوض جمعها في آخر الكتاب حتى يسهل على القارئ الرجوع إليها في مكانها في حينها عوض البحث عنها في مكان آخر[2].

4 -علامة الإلحاق: وهي علامة تُوضّع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب. وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين. يُعطف بخط أفقي يتجه يمينًا أو يسارا إلى الجهة التي دون فيها السقط هكذا ٦ . أو هكذا: ⊐ . وبعضهم يمدّ هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التي يكتب جوارها كلمة (صح) أو (روجع) أو (أصل) وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين السطور في صلب الكتاب"[3].

5- **علامة التمريض:** وهي صاد ممدودة (صـ) توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها؛ ولكنها خطأ في ذاتها وتسمى هذه العلامة أيضًا علامة التضبيب[4]".

أما التصحيح فهو كتابة : (صح) على الكلام أو عنده ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية و معنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه : (صح)؛ ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنّه قد ضبط وصح على ذلك الوجه.

و يزيد العلموي الأمر شرحا: فيقول : « ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب . وهو في محل شك عند مطالعته ، أو تطرق احتمال الشك : (صح) صغيرة ويكتب فوق ما وقع من التصنيف أو النسخ وهو خطأ: (كذا) صغيرة؛ أي : هكذا رأيته . ويكتب في الحاشية : (صوابه كذا) إن كان يتحققه، أو : (لعله كذا)، إن غلب على ظنه أنه كذلك ن أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه : ضَبّة وهي صورة رأس صاد مهملة هكذا: (صـ) ؛ فإن صح بعد ذلك وتحققه، فيصلها بحاء فتبقى : (صح)؛ وأشاروا بكتابة الصاد أولا إلى أن الصحة لم تكتمل وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه متثبت في نقله غير غافل، فلا يظن أنه غلط فيصلحه ... وقد تجاسر بعضهم . فغير ما الصواب إبقاؤه"[5]

وفي هذا دلالة على مبدأ وجوب احترام رواية المخطوط حرصا على سلامة النّص.

6 -الحذف: وهي عملية تصحيحية لنص المتن، مثلا إذا كان المتن « بني الإسلام على على خمس » كان على المحقق أن يحذف الحرف الزائد "على" وينبه على المحذوف في الهامش[6].

---

[1]- ينظر: عبد الله الكمالي: كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوط، ص 104، 105، وعبد السلام هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، ص 81 -82.

[2]- ينظر يوسف المرعشلي : أصول كتابة البحث العلمي، ص 299.

[3]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص56.

[4]-ينظر: الرجع نفسه، ص 56.

[5]-ينظر: رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص 33.

[6]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 78.